



NHRC

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

National Human Rights Committee

الدوحة - قطر

سؤال وجواب عن اللجنة الوطنية
لحقوق الإنسان

ماذا يقصد بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان؟



هيئات مستقلة لها ولاية دستورية وتشريعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهي جزء من أجهزة الدولة، ولكنها ذات طبيعة ووضعية خاصة لا تشبه أجهزة الدولة الأخرى من حيث الولاية والاستقلالية والأدوار والإدارة والتمويل والمساءلة وآليات العمل.

متى نشأت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؟



قامت الأمم المتحدة بمناقشة مسألة إنشاء هذه المؤسسات للمرة الأولى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٤٦، (قبل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بسنتين). وأكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٦٠ الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وفي عام ١٩٧٨ وضعت لجنة حقوق الإنسان مشروع مبادئ توجيهية تُعنى بالمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ثم تواصلت جهود الأمم المتحدة في اجتماع باريس عام ١٩٩١ الذي أقرّ العديد من المبادئ الناضمة لعمل المؤسسات الوطنية، ثم جاء اجتماع فيينا عام ١٩٩٣ ليجدد التأكيد على الدور الهام والبناء الذي تؤديه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من خلال المصادقة على «مبادئ باريس».

ما هي المبادئ التي تنظم عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؟



أقر المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا سنة ١٩٩٣ المبادئ المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان «مبادئ باريس»، واشتملت على المعايير الدولية الدنيا المطلوبة لقيام المؤسسات الوطنية بدورها كمؤسسات مستقلة وفعالة وذات مصداقية، ومن هذه المعايير أن تكون ولايتها واسعة النطاق، وضمان الاستقلالية، وإدارة شؤونها بذاتها بعيدا عن الحكومة، والتمثيل التعددي للأعضاء، ووجود صلاحيات كافية للقيام بالتحقيق، والتشاور مع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات الدولة ونشر تقاريرها ونتائجها وتوصياتها، ووجود موارد كافية للقيام بعملها.

أين يمكن الاطلاع على وثيقة مبادئ باريس لعام ١٩٩٣؟



للاطلاع على نص وثيقة المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) الصادرة بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان (١٣٤/٤٨) المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ انظر الموقع الإلكتروني للمفوضية السامية لحقوق الإنسان على الرابط:

<https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/StatusOfNationalInstitutions.aspx>

ما هو الدور المركزي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؟



تؤكد مبادئ باريس على الدور الواسع للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك من خلال نشر الوعي والتثقيف بحقوق الإنسان ورصد أوضاع حقوق الإنسان في الدولة والمساعدة على كشف انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها لتقديم المسؤولين عن هذه الانتهاكات الى العدالة وتوفير سبل انتصاف وانصاف للضحايا.

ما هي المسؤوليات والوظائف التي تقوم بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؟



- استنادا الى دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال التعزيز والحماية، يمكن تحديد أهم مسؤوليات ووظائف هذه المؤسسات بما يلي:
- اسداء المشورة إلى الجهات المختلفة في السلطتين التنفيذية والتشريعية حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها الدولية والمحلية في مجال حقوق الإنسان.
- التعاون مع الجهات الوطنية والمجتمع المدني المعني بحقوق الإنسان في الدولة.
- التعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهيئات حقوق الإنسان على المستويين الدولي والإقليمي.
- تقديم التقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان والمكلفين بولاية الإجراءات الخاصة ومجلس حقوق الإنسان واجراءاته وخاصة آلية الاستعراض الدوري الشامل.
- إدارة ودعم عمليات بناء السلام والعدالة الانتقالية في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع.
- تعزيز نهج حقوق الإنسان في السياقات الوطنية والإقليمية والدولية انطلاقا من مبادرات التنمية وقطاع الأعمال.



هل هناك روابط إقليمية ودولية تجمع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؟

تشجع مبادئ باريس على التعاون المشترك بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ورحبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها (١٧٢/٦٣) بتعزيز التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وإنشاء الشبكات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان. وقد أنشأت هذه المؤسسات الآليات الإقليمية والدولية لتعزيز التعاون في القضايا والمستجدات المتعلقة بحقوق الإنسان، وهي:

- الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
- المنتدى الآسيوي الباسيفيكي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
- شبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان.
- شبكة المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الأمريكيتين.
- المجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.
- التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.



ما هو التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؟

يعتبر التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية (سابقا لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان) هيئة دولية مستقلة تعمل على تشجيع إنشاء وتعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بما يتفق مع مبادئ باريس. علما بأن تغيير الاسم تم إقراره في مارس ٢٠١٦.



كم عدد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العالم لغاية تاريخه؟

بحلول سبتمبر ٢٠٢١، كان التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يتكون من (١١٨) مؤسسة وطنية، وذلك وفقا للموقع الإلكتروني للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الرابط:

<https://ganhri.org/>

هل هناك تصنيف دولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؟



اعتمد التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (٨٦) مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان للتمتع بالمركز من الفئة (A) وذلك بصفتها تمثل امتثالا كاملا مع مبادئ باريس. كما اعتمد (٣٢) مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان بالمركز من الفئة (B). علما بأن التصنيف (A) يمكن المؤسسات الوطنية من التمتع بحقوق المشاركة المستقلة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وهيئاته الفرعية وبعض هيئات وآليات الجمعية العامة. كما أنها مؤهلة للحصول على العضوية الكاملة في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التصويت وشغل مناصب الحوكمة. بالمقابل تشارك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة من الفئة (B) في اجتماعات التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ولكنها غير قادرة على التصويت أو تولي مناصب إدارية.

متى أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر؟



أنشئت اللجنة بموجب المرسوم بقانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٢، وبأشرت عملها في الأول من نوفمبر عام ٢٠٠٣.

ما هي رؤية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؟



أن تواصل بثبات حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في دولة قطر من خلال الامتثال لكافة المهام المنوطة بها بموجب مبادئ باريس.

ما هي رسالة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؟



حماية حقوق الإنسان وصور كرامته، وحشد طاقات المجتمع حول فهم وممارسة حقوقه وواجباته، وتطبيق قيم العدالة الاجتماعية والتسامح، وتعزيز المساواة وعدم التمييز.

ما هو تصنيف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس لعام ١٩٩٣؟



حصلت اللجنة على تصنيف الدرجة (A) من قبل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHR)، وهو أعلى تصنيف يُعطى لمؤسسة وطنية، ويدل على المصادقية والاستقلالية والامتثال التام لمبادئ باريس.



كم مرة حصلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على تصنيف (A)؟

حصلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على المركز (A) لثلاث مرات على التوالي وعلى مدار ١٥ عاماً. وذلك في مايو ٢٠١١، ولأول مرة، من الحصول على تصنيف (A) لمدة خمس سنوات من قبل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما تم تجديد حصولها على تصنيف (A) مرة أخرى عام ٢٠١٦ لمدة خمس سنوات، كما تم مؤخراً تجديد الاعتماد في نوفمبر عام ٢٠٢١ حتى عام ٢٠٢٥.



ما هي أهداف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومهامها؟

بموجب المرسوم بقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠ بتنظيم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، تم تحديد هدف اللجنة المركزي بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في دولة قطر.



ما هي مهام واختصاصات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؟

- حدد المرسوم بقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠ اختصاصات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومهامها في المادة (٣)، وهي كما يلي:
١. اقتراح السبل اللازمة لتعزيز ومتابعة تحقيق الأهداف الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، التي أصبحت الدولة طرفاً فيها، والتوصية بشأن انضمام الدولة إلى غيرها من الاتفاقيات والمواثيق.
٢. تقديم المشورة والتوصيات للجهات المعنية في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان.
٣. النظر في أي تجاوزات أو انتهاكات لحقوق الإنسان، والعمل على تسوية ما تتلقاه من بلاغات أو شكاوى بشأنها والتنسيق مع الجهات المختصة لاتخاذ اللازم بشأنها، واقتراح السبل الكفيلة بمعالجتها ومنع وقوعها.
٤. إبداء المقترحات اللازمة للجهات المعنية بشأن التشريعات القائمة ومشروعات القوانين، ومدى ملاءمتها لأحكام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تكون الدولة طرفاً فيها.
٥. رصد أوضاع حقوق الإنسان في الدولة وإعداد التقارير المتعلقة بها ورفعها إلى مجلس الوزراء مشفوعة بمبرراتها في هذا الشأن.
٦. رصد ما قد يثار عن أوضاع حقوق الإنسان بالدولة والتنسيق مع الجهات المعنية للرد عليها.
٧. المساهمة في إعداد التقارير الوطنية المقرر تقديمها من الدولة إلى الهيئات والجهات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بشأن الاتفاقيات التي أصبحت الدولة طرفاً فيها.
٨. التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وحياته والمشاركة في المحافل الدولية المتعلقة بها.
٩. نشر الوعي الثقيف بحقوق الإنسان وحياته وترسيخ مبادئها على صعيدي الفكر والممارسة.
١٠. إجراء الزيارات الميدانية للمؤسسات العقابية والإصلاحية وأماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية ورصد أوضاع حقوق الإنسان بها من رئيس وأعضاء اللجنة.
١١. التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية بحقوق الإنسان بالدولة في مجال اختصاصات ومهام كل منها.
١٢. عقد وتنظيم المؤتمرات والندوات والدورات وحلقات النقاش في الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان وحياته والتنسيق مع الجهات المعنية في هذا الشأن عند الاقتضاء.
١٣. المساهمة في إعداد البرامج المتعلقة بالتعليم والبحوث ذات الصلة بحقوق الإنسان والمشاركة في تنفيذها.

هل تتمتع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالاستقلالية؟



تتمتع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالاستقلال التام في ممارسة أنشطتها المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، كما تم منحها بموجب المرسوم بقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠ شخصية معنوية وموازنة مستقلة.

هل من حق اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فتح مكاتب لها وفروع مناطق أخرى من دولة قطر؟



يكون المقر الرئيسي للجنة مدينة الدوحة بموجب المرسوم بقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠، ويجوز لها إنشاء فروع ومكاتب في مناطق أخرى بالدولة.

كيف يتم اختيار أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؟



تشكل اللجنة من عدد من الأعضاء لا يقل عن سبعة يمثلون المجتمع المدني يختارون من ذوي الخبرة والمهتمين بحقوق الإنسان وممثل عن كل من الجهات التالية: وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، وزارة العدل، وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية^١. ويصدر بتعيين أعضاء اللجنة قرار أميري. كما ينبغي الإشارة إلى أنه إذا خلت عضوية أحد ممثلي المجتمع المدني ترشح اللجنة بدلاً عنه، أما إذا كان من خلت عضويته ممثلاً لإحدى الجهات الحكومية، فإن هذه الجهة ترشح بدلاً عنه ويصدر بالتعيين قرار أميري.

هل لممثلي الجهات الحكومية في عضوية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حق التصويت؟



يشارك ممثلو الجهات الحكومية في أعمال اللجنة وحضور اجتماعاتها دون أن يكون لهم حق التصويت.

مؤخراً تم فصل هذه الوزارة على وزارتين هما وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية.



ما هي شروط عضوية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؟

يشترط فيمن يعين عضواً باللجنة أن يكون قطري الجنسية، وألاً يقل عمره عن إحدى وعشرين سنة، وأن يكون محمود السيرة وحسن السمعة، وألاً يكون قد صدر ضده حكم نهائي بالحبس في جريمة مخلة بالشرف والأمانة، وأن يكون من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال حقوق الإنسان.



ما هي مدة عضوية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؟

تكون مدة عضوية اللجنة خمسة سنوات قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة وذلك وفقاً للقانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠ بتنظيم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.



كيف يتم اختيار رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ونائبه؟

تختار اللجنة من بين أعضائها الممثلين للمجتمع المدني رئيساً ونائباً للرئيس ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه أو خلو منصبه.



كيف تنتهي عضوية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؟

١. تنتهي العضوية عند تحقق أي من الحالات التالية:
٢. إذا تعمد العضو مخالفة قانون اللجنة واللوائح التنظيمية لها.
٣. إذا اتخذ العضو عملاً يتعارض مع أهداف اللجنة أو كان من شأنه تعطيل أداء مهامها واختصاصاتها.
٤. إذا امتنع العضو عن حضور اجتماعات اللجنة بصفة متكررة دون عذر يقبله رئيس اللجنة رغم إنذاره كتابة.
٥. إذا فقد العضو أحد شروط العضوية (الجنسية القطرية، صدر بحقه حكماً بالسجن في جريمة مخلة بالشرف والأمانة...الخ).
٦. الوفاة أو العجز الذي يحول دون أداء مهام العضوية.
٧. الاستقالة. وينبغي أن يصدر بانتهاء العضوية قرار أميري بناء على اقتراح رئيس اللجنة.



ما هي آلية عمل أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؟

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، ويكون اجتماعها صحيحاً بحضور أغلبية الأعضاء وممثلي المجتمع المدني على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه، وتصدر توصياتها بأغلبية أصوات الحاضرين منهم وعند التساوي في الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس.



ما هي آلية عمل الأمانة العامة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان؟

يكون للجنة أمانة عامة يرأسها أمين عام يصدر بتعيينه قرار من رئيس اللجنة، ويتولى الإشراف على أعمال الإدارات والوحدات والتنظيمات الإدارية اللازمة لتحقيق أهداف اللجنة وأداء المهام والاختصاصات المسندة إليها. كما تضع اللجنة اللوائح التنفيذية والتنظيمية والإدارية والمالية النازمة لعملها، ويصدر باعتمادها قرار من رئيس اللجنة. إضافة إلى أنه يحق للجنة الاستعانة بعدد كاف من الموظفين والفنيين والمتخصصين وفقاً لأحكام اللوائح التنظيمية والإدارية والمالية لأداء مهامها.



كيف تتفاعل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع مؤسسات الدولة المختلفة؟

ترفع اللجنة إلى من مجلس الوزراء تقريراً كل ستة أشهر وكلما طلب منها أو رأت موجباً لذلك بنتائج أعمالها وأنشطتها مشفوعاً باقتراحاتها. كما يقع على الوزارات والأجهزة الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة التعاون مع اللجنة في أداء مهامها واختصاصاتها وتقديم المعلومات والبيانات اللازمة في هذا الشأن، وللجنة دعوة ممثل لأي من هذه الجهات لحضور اجتماعاتها دون أن يكون له حق التصويت.



ما هي مصادر تمويل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؟

تتكون الموارد المالية للجنة من الاعتمادات التي تخصص لها من الدولة، بالإضافة إلى الإعانات والتبرعات والمنح والهبات والوصايا التي تقدم لها من الجهات الوطنية. وتعد اللجنة موازنتها السنوية التقديرية وحسابها الختامي طبقاً للقواعد التي تحددها لوائحها المالية. كما تعين اللجنة مراقب حسابات يصدر بتعيينه قرار من رئيس اللجنة لمراجعة حسابات اللجنة وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى الرئيس خلال مدة لا تتجاوز شهرين من انتهاء السنة المالية.



ما هي الأهداف الاستراتيجية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان؟

١. وضعت اللجنة خطة استراتيجية تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:
٢. التوعية والتثقيف بحقوق الإنسان لمختلف الجهات والفئات.
٣. تقديم الحماية والمساعدة للمتضررين وضحايا الانتهاكات.
٤. تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال حقوق الإنسان.
٥. بناء القدرات المؤسسية.
٦. حث الدولة على الانضمام للاتفاقيات الدولية وتطوير التشريعات الوطنية.
٧. النهوض بحقوق الإنسان وتنميتها وتطويرها.
٨. التربية على حقوق الإنسان وتعليمها.



ما هي إنجازات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بتعزيز روابط التعاون مع الآليات الدولية والإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؟

- رئاسة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
- رئاسة المنتدى الآسيوي الباسيفيكي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
- نائب رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
- أمين عام رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
- رئاسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.



هل تصدر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تقارير عن أوضاع حقوق الإنسان في دولة قطر؟

يؤكد قانون اللجنة على أن آلية التقارير هي بمثابة الآلية الرئيسية التي يمكن من خلالها التفاعل مع كافة أجهزة الدولة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومن أهم التقارير الصادرة عن اللجنة:

- التقارير السنوية المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان في دولة قطر، وقد أصدرت اللجنة منذ عام ٢٠٠٤ ولغاية تاريخه ستة عشر تقريراً سنوياً.
- التقارير الموازية التي تقدمها اللجنة إلى هيئات ولجان الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.
- التقارير المتخصصة بشأن ملاحظاتها وتوصياتها على التشريعات والسياسات والممارسات أو على مسائل معينة متعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها



هل كان للجنة الوطنية لحقوق الإنسان دورا في حماية حقوق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أثناء حصار دولة قطر (٢٠١٧-٢٠٢٠)؟

أدّت اللجنة أدورا حقوقية مهمة على مدار ثلاث سنوات في قضية حصار دولة قطر، وبشكل خاص في الدفاع عن حقوق ضحايا انتهاكات حقوق الانسان الناتجة عن الحصار، وهو ما تمثل في تلقى شكاوى ضحايا انتهاكات الحصار وتصنيفها وتوثيقها، ثم مخاطبة كافة الجهات المحلية والإقليمية والدولية بهذه الشكاوى لوقف هذه الانتهاكات وحماية حقوق الضحايا وتعويضهم وجبر ضررهم وانصافهم. كما اصدرت اللجنة العديد من التقارير والاخبار والبيانات التي تعكس الموقف القانوني من الحصار ونتائجه، إضافة إلى تفاعلها كمؤسسة وطنية مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية على المستوى الدولي في كشف انتهاكات حقوق الإنسان والدفاع عن الضحايا.



ما هي أهم التقارير التي أصدرتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اثناء حصار دولة قطر؟

أصدرت اللجنة تقارير خاصة بانتهاكات بعض الحقوق جراء حصار دولة قطر مثل: تقرير الحرمان من تأدية الشعائر الدينية، وتقرير انتهاك الحق في التعليم، وتقرير انتهاك الحق في الملكية، وتقرير انتهاك الحق في الغذاء والدواء. كما أصدرت اللجنة ستة تقارير عن الانتهاكات العامة لحقوق الانسان جراء حصار دولة قطر.



ما هي آلية تلقي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للشكاوى؟

بموجب قانون اللجنة تتلقى شكاوى انتهاكات حقوق الإنسان على النموذج المرفق عبر الإنترنت ويجب على صاحب الشكوى التسجيل أولاً على الموقع الإلكتروني:

موضوع الشكوى:



طلب التماس

رقم التماس	تاريخ التقديم
نوع التماس	الموظف المختص

بيانات صاحب التماس:

الاسم	الجنسية
الرقم الشخصي	
محل / تاريخ الميلاد	
العنوان	
رقم هاتف المنزل	الهاتف النقال
اسم المستخدم	رقم الهاتف
توقيع صاحب التماس	

بيانات مقدم طلب التماس (في حال من ينوب عن صاحب التماس في تقديم الطلب):

الاسم	الجنسية
الرقم الشخصي	
محل / تاريخ الميلاد	
العنوان	
رقم هاتف المنزل	الهاتف النقال
اسم المستخدم	رقم الهاتف
توقيع صاحب التماس	

توقيع صاحب التماس أو من ينوب عنه

المستندات المرفقة في الملف:

- (1)
- (2)
- (3)
- (4)
- (5)
- (6)
- (7)

- إجراءات قسم الاستقبال والتسجيل: اسم مدخل البيانات: التاريخ: التوقيع:

أو يمكنك تقديم شكوى عن طريق:

البريد

الفاكس

الهاتف / الخط الساخن

البريد الإلكتروني

الحضور الشخصي أو من ينوب عن مقدم الشكوى



ما هي عناوين الاتصال باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؟

الخط الساخن: ٨٠٠٢٢٢٢ – ٣٣٢٢٢٢٢٢

رقم الرسائل القصيرة: ١١٩

البريد الإلكتروني: info@nhrc-qa.org

الهاتف: ٤٤٠٤٨٨٤٤ (+٩٧٤)

الفاكس: ٤٤٤٤٤٠١٣ (+٩٧٤)

صندوق بريد: ٢٤١٠٤

الموقع الإلكتروني: www.nhrc-qa.org



الخط الساخن: 800 2222 / فاكس: 00974 44444013
ص ب: 24104 الدوحة - قطر / البريد الإلكتروني: pr@nhrc.org.qa
Hotline: 800 2222 / Fax: 00974 44444013
P.O.Box: 24104 Doha - Qatar / Email: pr@nhrc.org.qa